منظمة العمل الدولية

Fafo

الأدلّة اللازمة لوضع السياسات 2020

أثر جائحة فيروس كوفيد-19 على اللاجئين السّوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان والأردن

أزهق فيروس كوفيد- 19 أرواح أكثر من 500 000 شخص وأغرق العالم في أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة، وأضاف تحدّيات جديدة على الفئات الضّعيفة في الدّول العربية التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين السّوريين أدّت إلى صعوبات في الحفاظ على استدامة سُبل العيش والوصول إلى مصادر الدخل.

وفي وقت لا يزال يُصارع فيه العالم آثار القيود المفروضة للتخفيف من وتيرة انتشار الفيروس، بدأت الأدلة حول كيفية تأثيره على العمّال وأصحاب العمل بالظّهور. تقود منظمة العمل الدولية حالياً مبادرة إقليمية تهدف إلى تقييم أثر كوفيد-19 على العمّال والمنشآت في ثلاث دول عربيّة: العراق والأردن ولبنان.

يُقدم هذا الموجز عرضاً عاماً للأدلة المُتعلقة بتأثير الوباء على اللاجئين السّوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان ويُسلط الضوء على بعض أشدّ القضايا التي تواجههم إلحاحا.

تُقدم الدّروس المُستخلصة والتّوصيات إلى الحكومات والجهات المانحة والشركاء في التنمية دعماً لتصميم سياسات التوظيف وتكييفها للتصدي للأزمة الرّاهنة بفعاليّة أكبر.

الأسئلة الرئيسيّة

- **ما هي ظروف استخدام وعمل اللاجئين السّوريين والمجتمعات المُضيفة السائدة قبل جائحة كوفيد-19؟**
- **كيف تؤثر جائحة كوفيد-19 والتّدابير المُتّخذة لاحتوائها على العمالة ودخل الأسرة والحماية في أماكن العمل؟**
- **ما الدّعم الذي يحتاجه الأفراد والأسر والمنشآت التّجارية للحدّ من عواقب هذه الجائحة؟**

أساس التقييمات

تستند التقييمات إلى البيانات التي تم جمعها من خلال دراسات استقصائيّة عن طريق الهاتف أجريت خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/ يونيو ٢٠٢٠. وتناولت الحالة الوظيفية للعمّال قبل الإغلاق وخلاله وتداعيات الوباء والتدابير ذات الصّلة على سبل عيشهم، فضلاً عن آليّات المعالجة والتّكيف التي يعتمدها الأفراد وأسرهم لمواجهة هذه الأزمة. ويتناول التقييم أيضاً آثار الوباء على المنشآت الصغيرة واستراتيجيّاتها في التأقلم وآفاقها المستقبلية.

تُسلّط التقييمات الضّوء على الأفراد والمنشآت الذين تلقوا الدّعم أو شاركوا في البرامج والمشاريع التي نفذّتها منظمة العمل الدوليّة أو المنظمات الإنمائيّة والإنسانيّة المُشاركة فيها. وبالتّالي، تعرض هذه التّقييمات الوضع الاقتصادي والمعيشي لأضعف فئات العمّال والمنشآت في أسواق العمل، وهي لا تمثل سوق العمل الوطني ككل. توفّر دراسة السّكان الذين يتلقّون الدّعم من المنظمات الإنسانية والإنمائيّة نظرة فاحصة قيّمة للتدخلات والسياسات اللازمة في أوقات الأزمات.

تستند التقييمات الحاليّة إلى العيّنات التّالية:

- الأردن: 1580 عاملاً أردنياً وسورياً و1190 منشأة.
- لبنان: 1987 عاملاً لبنانياً وسورياً و363 منشأة.

تضع منظمة العمل الدّولية حاليّاً اللمسات الأخيرة على تقييم مُماثل في العراق بالتّعاون مع معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية (فافو)، ممّا سيُتيح المزيد من الأدلة لأغراض السّياسة العامّة.

ظروف العمل قبل كوفيد-19

تكشف التقييمات ارتفاع نسبة العمالة غير المنظّمة بين اللاجئين السّوريين في الأردن ولبنان.

يعمل ١٢ في المائة من اللبنانيّين الذين شملهم الاستطلاع في الزّراعة، 11 في المائة في البناء و28 في المائة في تجارة التجزئة. كما وتمّ توظيف 8 في المائة في قطاع الخدمات الغذائيّة. عمل حوالي ثلث اللاجئين السّوريين في القطاع الزّراعي (35 في المائة)، بينما شغل 19 في المائة منهم وظائف في البناء، وما مجموعه 20 في المائة في تجارة التجزئة/إصلاح المعدّات/خدمات أخرى.

يشغل نصف العمّال الذين شملهم الاستطلاع وظائف موسميّة، مؤقتة وغير منتظمة. 2 في المائة فقط من السّوريين المُستجيبين مُشتركون بمظلة الضمان الاجتماعي، في حين أفاد ١٤ في المائة فقط من العمال اللبنانيين أن تغطية الضمان الاجتماعي مُتوفّرة من خلال أصحاب عملهم. لا يتمتّع ما يقارب ثلثي المُشاركين بأية تغطية للتأمين الصّحي. تُعتبر هذه الأرقام مدعاة للقلق نظراً إلى ظروف العمل غير اللائقة في القطاع غير النظامي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يحمل 95 في المائة من اللاجئين السّوريين العاملين تصاريح عمل سارية المفعول، أيّ يعمل معظمهم بصفة غير رسميّة.

يعمل معظم المُشاركين في الأردن في قطاع التّصنيع (٣١ في المائة)، يليه البناء (23 في المائة). ويشغر غالبيّة الأردنيّين وظائف في قطاع التّصنيع (41 في المائة)، أمّا السّوريون فمعظمهم في قطاع البناء (37 في المائة) – مع العلم أن 41 في المائة من العاملات السّوريات يعملن في قطاع التصنيع.

العمالة غير المُنظّمة مُنتشرة في الأردن، وخاصّةً في صفوف اللاجئين السّوريين. يستند مستوى العمالة غير المنظمة على نوع عقد العمل ومدّته وشمول العمّال بتغطية الضمان الاجتماعي.

أفاد خمسة وخمسون في المائة من العمّال الذين شملهم الاستطلاع في الأردن أن لديهم اتفاقات عمل قصيرة الأجل (مؤقتة أو موسمية أو غير منتظمة). يسود هذا العمل غير المُستقر بين السّوريين (٦٩ في المائة) بالمُقارنة مع الاردنيّين، بما في ذلك العمل الموسمي والمؤقت وغير المنظم. أفاد حوالي ٣٩ في المائة من العُمّال المُشاركين بأن لديهم اتّفاق شفهي فقط مع صاحب العمل، في حين لم يكن لدى ٤ في المائة منهم أيّ اتفاق على الإطلاق. كان مستوى العمالة غير المُنظمة أعلى بين السّوريين (٥٢ في المائة) بالمقارنة مع الأردنيّين (٣٥ في المائة). اقتصرت تغطية الضّمان الاجتماعي للمُشاركين السوريين على ٢٤ في المائة فقط، في حين حصل ٦٣ في المائة من الأردنيّين على تغطية الضمان الاجتماعية من قبل صاحب العمل. يُغطي التأمين الصّحي ١٥ في المائة من العمّال السّوريين بالمقارنة مع ٤٢ في المائة من العمال الأردنيّين.

بلغت نسبة المشاركين السّوريين الحاصلين على تصاريح عمل سارية المفعول ٣٠ في المائة فقط. وثمة تفاوتات كبيرة في تصاريح العمل بين المُشاركين الذّكور والإناث، حيث سجّلت نسبة الحاصلين على تصاريح سارية المفعول 38 و21 في المائة على التّوالي. كما وبلغت نسبة المُشاركات اللواتي لم يحصلن على تصاريح عمل ٦٠ في المائة بالمقارنة مع ٤٠ في المائة لدى الذكور.

يعود انتشار العمالة غير المُنظمة في صفوف اللاجئين السّوريين بشكل رئيسي إلى القيود الهيكليّة التي يواجهونها في سوق العمل. ففي لبنان، لا يحمل معظمهم تصاريح عمل، وبالتّالي يعجزون عن شغر الوظائف الرّسمية. أما في الأردن، حيث يتوفر نظام تصريح عمل مرن نسبيًا، فيقتصر عملهم على مهن وقطاعات محدودة غالباً ما تتّسم بالطابع غير المُنظم، مثل البناء والزّراعة والخدمات. وبالتالي، فإن الأعمال المُتاحة للاجئين السّوريين في سوق العمل محدودة وغير رسميّة.

أثر كوفيد-19 على العمل

أسفرت جائحة كوفيد-19 في لبنان عن تسريح دائم ومؤقت من الوظائف وخاصّةً لعمّال القطاع غير المُنظم. فقد غالبية المُشاركين (٨٤ في المائة) في لبنان وظائفهم بشكل دائم أو مؤقّت. وتم تسريح 60 في المائة من اللاجئين السّوريّين نهائيّاً و٣١ في المائة مؤقّتاً، مقابل 39 في المائة و38 في المائة على التّوالي من اللّبنانيين. وفقط 11 في المائة من المُشاركين كانوا يعملون في فترة الإغلاق.

كانت حصّة العمال اللبنانيين المُسرّحين بشكل دائم هي الأكبر في قطاع البناء (50 في المائة)، في حين عمل معظم السوريين المُسرّحين نهائّياً في الزراعة (66 في المائة) والبناء (٧٢ في المائة). يعود ذلك أساساً إلى طبيعة العمل غير المُنظمة والعرضيّة في هذه القطاعات. ارتفعت نسبة الفصل عن العمل في صفوف العمّال غير الحاصلين على عقود مكتوبة، وكذلك العمّال المُستقلين والعاملين لحسابهم الخاصّ. تم تسريح ٢٤ في المائة فقط من اللبنانيين الذين لديهم عقود مكتوبة، بالمقارنة مع ٥٠ و٣٣ في المائة من العاملين بدون أيّ عقد أو بعقود شفهيّة على التوالي. يعكس هذا مرّة أخرى ارتباط الضّعف في سوق العمل بالطابع غير النظامي.

وفي الأردن، فقد ما يقارب ثلث العمّال السّوريين وظائفهم نتيجة هذه الأزمة. وكان معدّل الذين فقدوا وظائفهم بشكل

دائم نتيجة الأزمة أعلى بين السّوريّين (٣٥ في المائة) منه بين الأردنيّين (١٧ في المائة). معظم العاطلين عن العمل قبل الأزمة لا يزالون دون عمل (٩٢ في المائة)، وأفاد ٨ في المائة أنهم توقفوا عن البحث عن عمل.

علاوةً على ذلك، انخفضت نسبة تسريح العمّال الذين لديهم عقود مكتوبة (٤٠ في المائة) بالمقارنة مع ذوي العقود الشفهية (٥٧ في المائي) أو العاملين دون أيّ عقد (٥٩ في المائة). يشعر العمّال غير النظاميين بالقلق إزاء احتمال فقدان وظائفهم نتيجة الأزمة المُتواصلة، ممّا يُسلط الضوء مرّة أخرى على حقيقة أنّهم الأكثر ضعفا والأكثر تضرّراً من الجائحة.

توضح هذه النتائج أن عمّال القطاع غير المُنظّم هم الأكثر تأثرًا من الأزمة. يكتسب العمل صفةً رسميّةً بعقد العمل المُبرم خطيّاً، وبالتالي يُساهم في الحدّ من خطر تسريح العمّال من وظائفهم - سواء مؤقتًا أو بشكل دائم. ويُعتبر ذلك أكثر أهميّة بالنّسبة للاجئين الذين يواجهون تحديّات فعليّة في الحصول على عمل مُستقر لإعالة أنفسهم وأسرهم.

انخفاض دخل الأسر المعيشيّة

تتضمّن آثار إجراءات الإغلاق الملموسة انخفاضاً وخسائر في أجور العمّال المُشاركين في لبنان والأردن.

وفي آذار/مارس 2020، انخفض دخل المُشاركين اللبنانيين والسّوريين بأكثر من الثلثين مُقارنة بمتوسّط دخلهم الشهري في الإثني عشر شهرًا الماضية. وأشار ٩٤ في المائة من المُشاركين من كلا الجنسيّتين إلى تخفيضات كبيرة في الأجور نتيجة عمليّات التّسريح (٤٣ في المائة) وانخفاض ساعات العمل (٥٢ في المائة) بشكل رئيسي. أمّا الـ 5 بالمائة المُتبقيّة فقدُ خُفّضت أجورهم من قبل أصحاب العمل.

بلغ متوسّط الدخل الشهري للمُشاركين في الأردن خلال الأشهر الاثني عشر قبل الإغلاق ٣٦٨ ديناراً أردنياً (٥١٩ دولاراً أميركياً)، وانخفض في آذار/مارس ٢٠٢٠ إلى ٢١٥ ديناراً أردنياً (حوالي ٣٠٣ دولاراً أميركياً). يُعزى ذلك إلى انخفاض ساعات العمل وكذلك فصل بعض العمّال من وظائفهم نهائيّاً. فقدان الدّخل أشدّ وضوحاً لدى اللاجئين السّوريين، حيث تراجع متوسّط دخلهم دون الحدّ الأدنى للأجر الشّهري المُحدّد وهو ٢٢٠ ديناراً أردنياً (حوالي ٣١٠ دولاراً أميركياً). يعود ذلك جزئيّاً إلى الطابع المؤقت لعقود العمل التي يحصل عليها معظمهم.

انخفض دخل الأسرة في الأردن، ولا سيّما بين اللاجئين السّوريين العاملين ضمن الاقتصاد غير المُنظم.

وأكّد عدد كبير من العمال (٩٢ في المائة) أنّ هذا الانخفاض هو نتيجة أزمة جائحة كوفيد-19. يظهر هذا بشكل خاصّ في صفوف السّوريين الذين انخفض دخل أسرهم بنسبة 95 في المائة. وأفاد 97 في المائة من العاملين بعقود شفهية أنّ مدخولهم انخفض نتيجة الأزمة، مّما يعني أن الجائحة أثرت بشكل كبير على دخل الأسرة وخاصّةً على تلك التي يعمل أعضاؤها في العمل غير المنظم.

حماية محدودة للعمّال

تم الإبلاغ عن تفاوتات كبيرة في التّدابير المُتّخذة في أماكن العمل للتّخفيف من خطر الإصابة بفيروس كورونا.

أفاد سبعة وثلاثون بالمائة من اللاجئين السوريين المشاركين في لبنان أنه لم يتمّ اتّخاذ أيّ إجراءات في مكان عملهم للتخفيف من خطر الإصابة بالعدوى، مقارنة بـ 9 في المائة من المُشاركين اللبنانيّين. وذكر 80 في المائة من هؤلاء أنه تم اعتماد تدابير التطهير في أماكن عملهم مُقابل 37 في المائة فقط من السّوريين. تنطبق تباينات مُماثلة بين اللبنانيين والسّوريين على تدابير أخرى، بما في ذلك غسل اليدين المنتظم، وتوفير معدّات الحماية (أقنعة الوجه)، وقواعد التّباعد الاجتماعي المفروضة، وتقليل أعداد التّجمعات. هذه التدابير قليلة في قطاع التصنيع. وسُجّلت أعلى نسبة من التدابير المُتّخذة في أماكن العمل حيث عقود العمل المكتوبة شائعة.

وفي الأردن، تم إدخال تدابير التطهير على أماكن عمل العمّال المُشاركين. ولكن، نفى 21 في المائة منهم اعتماد أيّ منها. هذه النّسبة أعلى بين المُشاركين ذوي عقود العمل الشّفهية. أفاد 29 في المائة من السّوريين أنه لم يتم اتّخاذ أيّة تدابير في مكان عملهم، مقارنة بـ 15 في المائة من العمال الأردنيّين.

تُشير هذه النتائج إلى أنّ اللاجئين السّوريين يعملون في ظروف صعبة تفتقر إلى إجراءات السلامة والصّحة المهنيّتين.

آفاق محبطة للأفراد والأسر والمنشآت

أعرب أكثر من ٦٠ في المائة من المُشاركين العاملين في لبنان عن قلقهم من فقدان وظائفهم في الأشهر المُقبلة بسبب جائحة كوفيد-19. وكان مستوى القلق في صفوف السّوريين (72 في المائة) أعلى ممّا هو عليه لدى اللبنانيين (52 في المائة)، كما وتفاوتت هذه النّسبة بين اللبنانيين الذكور والإناث، حيث بلغت ٥٦ و٤٦ في المائة على التوالي. ويُعزى هذا الفارق إلى عمل نسبة كبيرة من اللبنانيات في قطاعيّ الصّحة والتعليم، حيث يتمتعن بحماية أفضل مقارنة بمعظم القطاعات الأخرى. أبدى الرجال والنساء قلقاً مُماثلاً إزاء احتمال فصلهم من وظائفهم.

يتوقّع ما يقارب نصف المشاركين في الأردن (48 في المائة) تسريحهم خلال الأشهر المقبلة ما لم يتم احتواء فيروس كوفيد-19. وتوقّعت نسبة أكبر من العمّال السّوريين (52 في المائة) فقدان وظائفهم بالمقارنة مع العمال الأردنيين (45 في المائة). أمّا توقعّات العاملين بعقود مكتوبة لفقدان وظائفهم (40 في المائة) فكانت أقلّ بالمقارنة مع ذوي الاتفاقات الشفهيّة (57 في المائة) أو العاملين دون عقد (59 في المائة). وبالمثل، أعرب العاملون في وظائف غير مُنظّمة عن قلقهم إزاء فصلهم عن العمل نتيجة الأزمة، ممّا يُؤكّد أن هؤلاء هم الأكثر ضعفا والأكثر تضررا منها.

وفي لبنان، ثلث المنشآت التّي شملها الاستطلاع فقط كانت رابحة قبل الإغلاق، ممّا يعكس واقع الأزمة الاقتصادية التي كانت تؤثر بالفعل على البلاد في ذلك الوقت. أربعون في المائة من المنشآت كانت بالكاد تغطي نفقاتها، في حين عملت 26 في المائة بخسارة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النمط متشابه تماما لدى جميع المنشآت بغض النّظر عن حجمها. وكان لثلاثة وأربعين في المائة من جميع المنشآت التّي شملها المسح التزامات ماليّة قبل فترة الإغلاق، و٢٠ في المائة لديها قروض مصرفيّة و١٣ في المائة قروض ماليّة صغرى. ينوه إلى أنّ حجم الالتزامات الماليّة يرتفع مع حجم المنشأة.

أدّت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم الأزمة الاقتصاديّة للمنشآت في لبنان؛ توقف قرابة نصف منشآت العيّنة (٥١ في المائة) عن العمل مؤقتاً بسبب الجائحة وتدابير الإغلاق ذات الصّلة، ولم يبق سوى 9 في المائة منها تعمل كالمعتاد و40 في المائة تعمل بساعات عمل مخفضة أو بعدد أقلّ من العمّال (36 في المائة).

وعلاوةً على ذلك، صرّح ٣٩ في المائة فقط من المنشآت المُشاركة في الدّراسة أنها ستواصل العمل في ظل الظروف السائدة لأكثر من ثلاثة أشهر، في حين يتوقع 19 في المائة منها أن تكون قادرة على الإستمرار في دفع رواتب جميع موظّفيها. ٣٤ في المائة من المشاريع المنزلية قادرة على تخطي الأزمة الرّاهنة، و٥٣ في المائة من المنشآت المتوسّطة قادرة على الصمود. ومن أكبر العقبات التي تواجه المنشآت في الأشهر المقبلة، ذكر المُشاركون: انخفاض الطلب والمبيعات، والقيود المفروضة على العملات الأجنبية والتدفقات النقدية، فضلاً عن عدم الاستقرار السّياسي والاجتماعي.

يُعتبر انخفاض المبيعات وخسارة الإيرادات من الآثار السلبيّة الكبيرة للإغلاق على المنشآت الصّغيرة، بالإضافة إلى عدم القدرة على الحصول على السّيولة الماليّة (40 في المائة) وزيادة تكاليف الإنتاج (28 في المائة) والمشاكل المُتعلّقة باستيراد الموادّ اللازمة للعمليّات (19 في المائة). ومع ذلك، هذه العقبات في الغالب هي نتيجة مُشتركة للأزمة الاقتصادية والجائحة/الإغلاق.

أعرب أكثر من نصف المنشآت التي شملها الاستطلاع (52 في المائة) في الأردن عن قدرتها على تجاوز الأزمة وتعزيز قدراتها الرّبحية، في حين لم تكن ٢٠ في المائة منها على ثقة من مرونتها الاقتصادية. واجه العديد من هذه المنشآت صعوبات حتى قبل الأزمة، فقد ذكر ٢٥ في المائة بأنها كانت تخسر، و٤٦ كانت بالكاد تغطي نفقاتها، ممّا يعكس واقع الأزمة الاقتصادية التي كانت تؤثر بالفعل على البلاد قبل بدء إجراءات الإغلاق.

علاوة على ذلك، صرّح عدد محدود من المنشآت التي شملها الاستطلاع أنها كانت تعمل كما كانت قبل الأزمة، بينما ٣٩ في المائة تعمل بساعات منخفضة وبموظفين أقلّ، أمّا ٥١ في المائة منها فتوقفت عن العمل مؤقّتا.

وفي ظلّ الظروف السّائدة، لن يتمكّن حوالي ثلث المنشآت (30 في المائة) من مواصلة العمل لأكثر من شهر واحد، كما ولا تتجاوز قدرة ٣٦ في المائة على مواصلة العمل لثلاثة أشهر. لا تتعدّى نسبة المنشآت القادرة على الصّمود لأكثر من ثلاثة أشهر ال ٥ في المائة فقط.

سيعتمد تخطي المنشآت التجارية لهذه الأزمة الاقتصادية على عوامل عدّة، بما في ذلك مدى مرونتها في ضمان استمراريّة الأعمال وتكييف عمليّاتها التجارية. ومع ذلك، لم يكن سوى ل 25 في المائة منها فقط خطة لاستمرارية الأعمال.

الدّعم اللازم لتقليل آثار كوفيد-19 على الأسر والمنشآت

ذكرت أغلبيّة المُشاركين (56 في المائة) في لبنان الدّعم النقدي بوصفه خطوة مهمّة لتخفيف الأثر السلبي للأزمة، فيما اعتُبر 29 في المائة المساعدة الغذائية العينية للأسر في المرتبة الثانية من الأهمية.

كانت ١٨ في المائة فقط من جميع المنشآت التي شملها الاستطلاع على علم بأيّة تدابير دعم تقدّمها الحكومة أو الجهات الأخرى لمواجهة الأزمة. وشملت أنواع الدّعم الأكثر شيوعا الإعانات الحكوميّة، والإعفاءات الضّريبية، وتأخير سداد القروض، أو خفض أسعار الفائدة. لم تتلقّ سوى 5 في المائة من المنشآت أيّ دعم من هذا القبيل.

لمعالجة الظروف الرّاهنة، اتّخذت المنشآت المُشاركة مجموعة تدابير مُختلفة لمواصلة العمل، حيث اعتبر تطوير نماذج أعمال جديدة للإنتاج والبيع (35 في المائة) أهمّها. وشملت التّدابير الأخرى اعتماد التّجارة الإلكترونية، وتقديم منتجات جديدة، وزيادة الأسعار، والتفاوض على تأخير المدفوعات للمصارف والدائنين. الدّعم المالي المباشر وإعانات الأجور هي أكثر أنواع الدّعم تفضيلاً لدى المنشآت (ذكرت بنسبة 63 في المائة في المجموع).

وقال 6 من أصل ١٠ عمّال في الأردن أن الدّعم المالي المباشر للأسر التي فقدت مصادر دخلها هو الأكثر ضرورة للتأقلم مع الوضع في هذه المرحلة.

لم تكن معظم المنشآت في الأردن على علم بأيّ حزم دعم أو إجراءات مُتاحة لمساعدتها على تخطي الأزمة. ذكر حوالي ١٢ في المائة منها دعم الحكومة للأجور - ١٦ في المائة للمنشآت الصّغيرة و٢١ في المائة لتلك التي توظف 100 عامل أو أكثر. حصل ٨ في المائة من المنشآت على قروض ميسّرة في حين قُدّمت الائتمانات لـ ٥ في المائة فقط. علاوة على ذلك، تعتبر ٥٣ في المائة من المنشآت في الأردن أن الدّعم المالي المباشر هو الأهمّ لتخطّي الأزمة الرّاهنة. أشار ستون في المائة من المنشآت الصّغيرة و43 في المائة من التي تضم أكثر من 100 عامل إلى حاجتها لدعم مالي مباشر. صرّح 42 في المائة من المنشآت المُشاركة أنّ إعانة الأجور هي الأكثر ضرورة لمواجهة الأزمة الرّاهنة.

" بهدف تلبية احتياجات العمّال الضّعفاء، بمن فيهم اللاجئين السّوريين والمجتمعات المضيفة، يجب أن نعمل على تحسين وضعهم على المدى الطويل - من خلال تعزيز إضفاء الطابع المُنظم والحماية الاجتماعيّة "

فرانك هاغمان
نائب المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية.

التّوصيات المتعلّقة بالسّياسات

بناءً على نتائج التقييمات وخبرات منظمة العمل الدّوليّة، استُخلصت التّوصيات التّالية:

١. شهد التشغيل غير النظامي للاجئين السّوريين وسوء ظروف عملهم تدهوراً إضافيّاً نتيجة جائحة كوفيد-19. وتُشير الاستنتاجات إلى أنّ عمّال القطاع المُنظم أقل تأثراً بالأزمات. ينبغي تعزيز إضفاء الطّابع المنظم على مختلف شرائح المجتمع لتوليد فرص عمل شاملة ولائقة للجميع. وعلى الجهات المانحة والحكومات مضاعفة جهودها لإضفاء الطابع المنظم على العمل وضمان إدراج الظروف اللائقة في عقود العمل المُبرمة حسب الأصول. على سبيل المثال، يمكن إعادة تفعيل ميثاق الأردن من خلال تعزيز تدابير الحماية في أماكن العمل.

٢. يعجز العمال السّوريون في لبنان عن الحصول على تصاريح عمل بشكل رئيسي لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني في البلاد. وحرصاً على عدم تضرّرهم أكثر من جائحة كوفيد-19، لا بدّ من السّماح لهم بالحصول على تصاريح إقامة في لبنان من خلال إعفائهم من دفع الرّسوم. ينبغي استحداث نظام أكثر مرونة لتصاريح العمل يُتيح الوصول إلى أسواق العمل المُنظمة وتعزيز العمل اللائق.

٣. وفي إطار القيود الماليّة، على الحكومات وضع نهج واضح وشفاف لدعم المنشآت الصّغيرة والمتوسّطة التي توفّر فرص عمل لعدد كبير من عمّال القطاعين النظامي وغير النظامي. يمكن تصميم تدابير الدّعم هذه وتنفيذها بطريقة تُعزّز إضفاء الطّابع المُنّظم على العمل للجميع، بما في ذلك اللاجئين السّوريين والمنشآت.

i. تقود منظمة العمل الدّوليّة مبادرة، بالتّعاون مع شركاء التنمية، لإجراء تقييمات سريعة حول تأثير أزمة كوفيد-19 على أسواق العمل في ثلاث دول عربيّة: الأردن ولبنان والعراق. تضم المنظمات المُشاركة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس الدنماركي للاجئين، المجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة أنقذوا الأطفال العالمية، ومؤسسة ميرسي كور، وأوكسفام. يقدم معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية (أوسلو، النرويج) الدعم الفني والتقني لتصميم وتنفيذ التقييمات السريعة. وسيتمخض عن المبادرة سلسلة من الدّراسات المقارنة على المستوى الوطني في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى نيسان/أبريل ٢٠٢٠ لبحث تطوّر الوباء وآثاره بمرور الوقت من خلال مقابلة المُشاركين ذاتهم على فترات مُنتظمة.

ii. يستند هذا الموجز إلى المنشورات الأخيرة التّالية:

- تيودروس أراغي كيبيدي، سفين إريك ستاف، ومها قطاع (٢٠٢٠)
مواجهة أزمتين: تقييم سريع لتأثير كوفيد-19 على العمّال الضّعفاء في الأردن.
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_743391/lang--en/index.htm
- تيودروس أراغي كيبيدي، سفين إريك ستاف، ومها قطاع (٢٠٢٠)
مواجهة أزمات عدّة: تقييم سريع لتأثير كوفيد-19 على العمّال الضّعفاء والمنشآت الصغيرة في لبنان.
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_747070/lang--en/index.htm
- تيودروس أراغي كيبيدي، سفين إريك ستاف، مها قطاع وميشيلا بروكوب (2020) أثر جائحة كوفيد-19 على المنشآت في الأردن.
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_749136/lang--en/index.htm

Authors	
تيودروس أراغي كيبيدي، كبير الباحثين **البريد الالكتروني** tak@fafo.no **سفين إريك ستاف، كبير الباحثين** **البريد الالكتروني** ses@fafo.no **معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية** PO. Box 2947 Tøyen, NO-0608 Oslo, Norway www.fafo.no	**مها قطاع،** **أخصائيّة مواجهة الأزمات في منظمة العمل الدولية** **المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية** **منظمة العمل الدولية** **البريد الإلكتروني:** kattaa@ilo.org